

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الفتاح العواملة

وعضوية القضاة السادة

محمود دهشان، عادل خصاونة، إبراهيم أبو طالب، محمد سعيد الشريدة

المدعى عليه: النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٧ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/٦٦٤ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٨ القاضي ببراءة المميز ضده .

وتتألف أسباب التمييز بما يلي :

- ١- جانبت محكمة الجنائيات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة ثبتت ارتكاب المميز ضده مما أنسد إليه.
- ٢- وبالتناوب كان على محكمة الجنائيات الكبرى أن تعزل التهمة المسندة للمميز ضده من جنائية الشروع بالقتل إلى جنحة التهديد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٤٩ عقوبات.
- ٣- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال.

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى أحالت إلى تلك المحكمة المتهم من يرقا وسكنه عمره ٣٢ سنة أوقف في ٢٠٠٤/٢/١٣ ولغاية ٢٠٠٤/٢/١٩ لمحاكمته عن:
١ - جنائية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٠ عقوبات.
٢ - جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات.
٣ - جنحة السكر المقررون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ من ذات القانون.

وتلخص وقائع هذه الدعوى كما وردت بإسناد النيابة (أن المشتكى عمره ٦٤ سنة من سكان يرقا هو والد المتهم ايمن وبتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ وبحدود الساعة التاسعة والنصف وأثناء وجود المشتكى داخل منزله حضر إليه المتهم وكان بحالة سكر وقام بسبه وشتمه وكانت بيده سكين ووضعها على رقبة والده - المشتكى - بقصد قتله إلا أن أبناء المشتكى قاموا بالتدخل وابعدوا المتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة).

وبعد سماع البينة وتقديم الأدلة توصلت محكمة الجنائيات الكبرى أن وقائع الدعوى كما استظهرتها تلخص في (أن المشتكى وبحدود الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ٢٠٠٤/٢/١٣ تقدم بالشكوى ضد ابنه المتهم زعم فيها انه أثناء وجوده في منزله مع الضيوف الذين كانوا في منزله ذهب شقيقه الشاهد إلى الغرفة التي كان يتواجد فيها المتهم والذي كان مضطرباً ويدخن وبعد مغادرة الضيوف استفسر عما حصل فأخبره أولاده بأن المتهم يحمل بيده سكين فدخل إلى الغرفة الموجودة بها المتهم وكان معه كل من الشاهدين وبعد دخوله شتمه المتهم ووضع السكين التي بحوزته على رقبته قاصداً من ذلك ذبحه وتدخل الحاضرون وأبعدوه عنه وبعد ذلك اتصل برجال الشرطة الذين حضروا وأخذوا المتهم وبعد إجراء التحقيقات تمت ملاحقة المتهم بما أسند إليه).

ثم وجدت تلك المحكمة من خلال البيانات المقدمة من النيابة العامة أن واقعة تهديد المتهم لوالده بالسكين ووضعها على رقبته قاصداً من ذلك ذبحه تتحصر بأقوال المشتكى والتي لم يرد أي دليل قانوني يؤيدها ويثبت أن المتهم في تلك الليلة هدد والده ووضع السكين على رقبته وإن المتواجدين أبعدوه عنه ، ذلك أن باقي البينة المتمثلة بشهادة الشهود

شقيقة المشتكى

شقيق المتهم

كل من

شقيق المشتكى والذين شاهدوا الواقعة التي حصلت من البداية وحتى النهاية نفوا جميعهم أن يكون المتهم في تلك الليلة قد اقترب من والده أو هدده بالسكين التي كانت بحوزته وهي عبارة عن سكين فواكه أو أنه وضعها على رقبة والده وجاءت أقوالهم متساندة ومنسجمة مع بعضها البعض وتتحقق ادعاء المشتكى حيث ذكروا أن ما حصل في تلك الليلة هو أن المتهم كان يجلس في زاوية الغرفة ومتناولاً المشروبات الكحولية ومنفعلًا ويدخن ويحمل بيده سكين فواكه ذكر لهم انه يحملها حماية له حتى لا يضره أحد وأنه عندما شاهد والده يدخل عليه الغرفة تشنج لكون والده معتاداً على ضربه عندما يعرف انه يتناول المشروبات الكحولية وبسبب هذا الموقف انفعل المشتكى وانحرج بسبب وجود ضيوف مما دعاه إلى الاتصال بالشرطة وتقديم الشكوى ضد المتهم وبالتالي فإن ادعاء المشتكى بأن المتهم في تلك الليلة وضع السكين على رقبته بقصد ذبحه وأنه هدده بها هو ادعاء يفتقر إلى الدليل الذي يؤيده ... الأمر الذي يتعين معه براءة المتهم عن جنائية الشروع بالقتل المسندة إليه.

وووجدت المحكمة أن السكين التي كان يحملها المتهم هي سكين فواكه ومن الأدوات التي تستخدم داخل المنزل وغير معتاد على حملها إذ كان حمله لها عرضياً في تلك الليلة مما يتعين الحكم بعدم مسؤوليته.

وبالنسبة لجنحة السكر المقررون بالشغب المسندة إلى المتهم وجدت المحكمة أن المادة ٣٩٠ عقوبات تعاقب على السكر في محل عام أو مكان مباح للجمهور مع تصرف مقررون بالشغب ، وحيث أن المتهم لم يصدر عنه أي تصرف في أي من المكانين المذكورين فإنه يتعين الحكم بعدم مسؤوليته عن هذه التهمة.

وتأسيساً على ما تقدم أصدرت تلك المحكمة القرار رقم ٢٠٠٤/٦٦٤ وجاهياً بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٤ قرر فيه ما يلي:

- ١- عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جنائية الشروع بالقتل المسندة إليه لعدم قيام الدليل القانوني بحقه.
- ٢- عملاً بالمادة ١٧٨ من الأصول الجزائية عدم مسؤوليته عن جنحتي حمل وحيازة أداة حادة والسكر المقرر بالشغب.

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى بالقرار المذكور فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٧ ، ثم قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢ طلب في نهايتها قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى.

وعن أسباب التمييز الثلاثة:

من حيث قول المميز بخطأ المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها مع أن الأدلة التي قدمتها النيابة تثبت ارتكاب المميز ضده لما اسند إليه ، وكان بالتناوب على المحكمة أن تعدل التهمة إلى جنحة التهديد خلافاً للمادة ٣٤٩/١ عقوبات ، ثم قوله بأن القرار المميز مشوب بالقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .

بالنسبة للسبعين الأول والثاني :

نجد أن البينة المقدمة لم تثبت صحة قول المشتكى من أن المميز ضده وضع السكين على رقبة المشتكى قاصداً ذبحه وإنما كان ممسكاً سكيناً فواكه ليأمن عدم إقدام والده على ضربه كما اعتاد عندما يعلم بأن ولده متناول للمشروبات الروحية مما يجعل من النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في قرارها الطعن نتيجة سائفة ومحبطة على مقتضى المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية من حيث أن البينة في الجنائيات والجناح والمخالفات تقام بجميع طرق الإثبات ويحكم القاضي حسب قناعته الشخصية مما يدعونا لرد هذا السببين لعدم نيلهما من القرار الطعن.

وعن السبب الثالث :

من حيث القول بأن القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال . فهو قولٌ مجافٌ للحقيقة ومخالفٌ الواقع ذلك أن المحكمة في قرارها الطعن استعرضت وقائع الدعوى وناقشت الأدلة المقدمة وخلصت بنتيجة مؤداها عدم قناعتها بصحة أقوال المشتكى مقارنة مع باقي الأدلة ثم قضت بالتأييد لانتفاء الأدلة ، أو عدم

كفايتها وبعد المسؤولية للأفعال التي لا تؤلف جرماً ولا تستوجب عقاباً بما يتفق والنص الوارد في المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية ، وبذلك فإن هذا السبب مردود.

وحيث توصلنا إلى رفض جميع أسباب التمييز لعدم نيلها من القرار الطعن.

فإننا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق .

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٠

القاضي المترئس

مكي عباس

عضو و
وزير العدل

عضو و
وزير العدل

عضو و
وزير العدل

رئيس الديوان

دفق / رش

lawpedia.jo